



وزارة العدل

قرار رقم (٥١٠)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

---

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي خالد حسن محمد الثعلبي لشمول  
الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٤٨٣) جنايات الزرقاء  
بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو  
العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم  
عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٤٨٣) جنايات  
الزرقاء نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣٠ بجناية السرقة  
بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات والحكم  
عليه بوضعه بالاشغال المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة  
التوقيف.

وحيث ثبت نتيجة البحث في الدعاوي المستخرجة من برنامج ميزان ومن كتاب  
إدارة مراكز الاصلاح والتاهيل رقم ٢٩/٦/٢٩/٢٠٤٢/١٣٠٤٢ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٨  
مديرية الامن العام المحفوظ وجود قيود متكررة بجرم السرقة بحق المستدعي  
وهي :-

١- القضية الجنائية رقم (٢٠٠٨/١١٧) جنايات الزرقاء .

٢- القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٤٨٣) جنايات الزرقاء (موضوع الطلب) .

وعليه وحيث ان المادة (٣/ب) من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩  
اشتطت لشمول جناية السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات  
اقترانها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنايات  
السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٥-٤٠٠) من قانون العقوبات .

وحيث يتبين بان المستدعي المحكوم خالد حسن محمد الثعلبي مكرر  
لجنايات السرقة لهذا نقرر رفض الطلب واعتبار الجريمة المحكوم بها  
المستدعي غير مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠

رئيس اللجنة  
رئيس محكمة التمييز  
القاضي محمد الغزو

عضو  
رئيس النيابة العامة  
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة استئناف عمان  
القاضي د. حسن العبدلات

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة الجنايات الكبرى  
القاضي احسان السلامة

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة أمن الدولة  
القاضي العميد حازم المجالي